حوليات آداب عين شمس المجلد 50 (عدد يوليو – سبتمبر 2022)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

سياسة التشغيل بين مخرجات التعليم المهني وسوق العمل في العراق، المسار والمآل

افراح جاسم محمد*
سمر سعدي خميس**
جامعة بغداد – كلية الآداب – قسم علم الاجتماع
Woh82@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/4/23
تاريخ التحكيم: 2019/4/23
تاريخ قبول البحث: 2019/5/16
تاريخ النشر: 2022/9/30

المستخلص:

تركز أغلب الدراسات والابحاث على البطالة والتعليم على نحو عام دون تسليط الضوء على التعليم المهني والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها، الامر الذي ينعكس على معاناة طلبة التعليم المهني من تدني نظرة المجتمع لهم مع انخفاض معدلات الانفاق على تعليمهم هذا من جانب ومن جانب آخر ان فرص ادماج التعليم المهني في سوق العمل وفق المتغيرات العالمية اصبح خاضعاً لمعايير التأهيل والكفاءة والجودة، إلا انه في ظل القصور في سياسات التشغيل وعدم وجود تنسيق مع منظومة التعليم ومؤسسات التدريب فأن ذلك يزيد من معدلات البطالة لخريجي التعليم المهني.

لذلك هدف البحث التعرف على واقع سياسات التشغيل ومدى ملاءمتها لمخرجات التعليم المهني وعلى خصائص وآليات سياسة التشغيل ومدى قدرتها على توافر فرص عمل لائقة، وعلى قدرة برامج التعليم والتدريب المهني لدمج خريجي التعليم المهني بسوق العمل.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب – جامعة عين شمس 2022.

المقدمة

تمثل سياسة التشغيل جوهر التنمية المستدامة، وتكتسب اهمية بالغة في توافر التشغيل الكامل بتجسيد مبادئ العمل لكل فرد راغب فيه، لذا يعد راس المال البشري عاملاً مهماً وأساسياً في التنمية، الا أن عملية اعداده تتطلب وجود نظام تعليمي كفوء من اجل تحضيره للدخول في سوق العمل والإسهام في تحقيق التنمية، من هنا فان فاعلية نظام اي تعليم لا ترتبط بحجم مخرجاته او الهياكل والمنشآت المجهزه له فحسب، وانما بقدرته على تزويد سوق العمل بأيدي عامله مدربه ومؤهله ومتخصصة وفق متطلبات السوق، ومدى توافر سياسة تشغيل لاستيعاب هذه المخرجات مهما كان حجمها، الا أن القوى السكانية العاملة تعاني من عدة مشكلات بسبب القصور في السياسات التشغيلية وغياب التخطيط الدقيق لاستيعاب القدرات البشرية.

لذلك فان مشكلة البطالة يعاني منها الخريجون في العراق، وخاصة خريجي التعليم المهني لعدم توافر فرص العمل وعدم مواءمتهم لسوق العمل، وذلك لافتقارهم للمهارات والكفاءات المرتبطة بسوق العمل، والتي تعتبر محرك اساسيا في عملية الانتاج والصناعة والزراعة وكذلك عدم قدرة السياسات التشغيلية على توفير فرص عمل دائم بمختلف القطاعات، وليس فقط في القطاع الحكومي.

يسعى البحث الى معرفة واقع سياسات التشغيل ومدى ملاءمتها لمخرجات التعليم المهني في المجتمع العراقي وحاجات سوق العمل والدور الفعلي والجهود المبذولة لتوافر فرص التشغيل لخريجي التعليم المهني ، والتعرف على أهم المعوقات التي تواجه سياسة التشغيل وتحول دون تحقيق اهدافها.

ولتحقيق هذا الهدف فقد قسم البحث إلى مبحثين ويتضمن المبحث الاول تحديد المفاهيم الاساسية للبحث، وأما المبحث الثاني فيتضمن سياسة التشغيل بين مخرجات التعليم المهني وسوق العمل في العراق، المسار والمآل، ثم ختمنا البحث بخاتمة وبقائمة من المصادر والمراجع.

المبحث الاول
تحديد المفاهيم الاساسية للبحث

1- سياسة التشغيل "employment policy"

مفهوم سياسة التشغيل يقصد بها مجموعة من الاجراءات التي تصمم وتطبق على مستوى سياسات الاقتصاد، أما السياسات فهي السياسات التعليمية والصحية وسوق العمل أي انها تندرج ضمن سياسات الاقتصاد الكلي، ويكون الغرض منها ان تشترك كل السياسات المذكورة معاً للنهوض بالتشغيل وتحقيقه بشكل كامل.[1]

في حين عرفت منظمة العمل الدولية (ILO) سياسة التشغيل بأنها رؤية وخطة عملية لتحقيق الحكومة أهداف التوظيف، ولوضع هذه الخطة يتعين على الحكومة ان ترى بوضوح التحديات والفرص والتشاور على نطاق واسع للتوصل الى اتفاق مشترك بين جميع الاطراف المهتمة بالاقتصاد، بما في ذلك اصحاب العمل والعمال.[2]

بينما عرفتها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في وثيقة سياسة التشغيل الوطنية في العراق، بأنها تنمية الموارد البشرية الوطنية وتحسين ادارة سوق العمل وبرامجه وخلق بيئة تشريعة، استثمارية، تجارية وقطاعية ملائمة توسع فرص التشغيل للعاطلين والداخلين الجدد لسوق العمل وخاصة من الشباب والنساء، ومن خلال حوار اجتماعي فعال يعزز من قابلية الافراد للاستخدام بما يمكنهم من تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية لسوق العمل.[3]

اذن تمثل سياسة التشغيل رؤية تؤدي الى القيام بأعمال منتجة لتوليد فرص عمل ودخل لائق من اجل تحسين نوعية الحياة، عن طريق سوق عمل فاعلة وسياسات قادرة على مواجهة التحديات والتكييف مع المتغييرات ضمن أطر مؤسسية وتشريعة، تضمن الحقوق الأساسية في العمل والحماية الاجتماعية.

2- التعليم المهني "vocational education"

نصت اتفاقية التعليم المهني والتقني التي اعتمدتها اليونسكو في دورتها الخامسة والعشرين 1989 على ان التعليم التقني والمهني يعني جميع اشكال العملية التعليمية ومستوياتها التي تتضمن (فضلاً عن المعارف العامة) دراسة التكنولوجيا والعلوم

المتصلة بها، واكتساب المهارات العلمية والمواقف والمدارك المتصلة بالممارسات المهنية في قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية.[4]

بينما يقصد بالتعليم المهني وفق ما جاء في مؤتمر التعليم المهني في الوطن العربي: هو ذلك النوع من التعليم النظامي الذي يتضمن الاعداد التربوي واكساب المهارات والمعرفة المهنية، الذي تقوم به مؤسسات تعليمية نظامية من اجل اعداد عمال مهرة في مختلف التخصصات الصناعية، الزراعية، الصحية والتجارية، والعمال غير المهرة الذين لم يتلقوا اي نوع من التعليم النظامي الفني والمهني. [5]

يعد التعليم المهني في العراق احد فروع نظام التعليم الثانوي ولكن بادارة منفصلة ويمتلك الطلاب حق الاختيار للتعليم الثانوي المهني مباشرة بعد المرحلة المتوسطة عوضا عن الدخول في التعليم الاكاديمي العام، تهدف المدارس المهنية الى منح الطلاب المهارات المهنية لتهيئتهم الى الانخراط في انواع المهن المختلفة بعد التخرج ويستطيع الطلاب اصحاب افضل معدلات مواصلة دراستهم في الكليات الفنية.[6]

3- سوق العمل labor market

مفهوم سوق العمل فيقصد به عرض العمل وطلبه، ويتم تصنيف قوة العمل، عمريا ومهنيا وتعليما وحرفيا في نطاق مجموعات من الرجال والنساء القادرين في المجتمع.[7]

ان سوق العمل يتضمن جانباً انسانياً تقدم فيه قوة العمل مباشرة كطاقة عضلية وفكرية ومهارية بهيئة خدمات نوعية تقدم الى الغير لقاء اجر معين في اطار ظروف عمل تعكس طبيعته وشروطه وخطورته التي لها دور فاعل في تحديد الاجر والقبول به ايضا ، ومن هذا المنطلق يكون هدف تطوير (قوة العمل) ليست لاغراض تلبية احتياجات (سوق العمل) فحسب وانما مدخل اساسي لتحقيق اهداف التنمية المستدامة. [1]

المبحث الثاني

سياسة التشغيل بين مخرجات التعليم المهني وسوق العمل في العراق، المسار والمآل

ان الهدف النهائي من التنمية هو الاهتمام بجميع جوانب المجتمع والحياة وتحسين ظروف الناس وليس بزيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط، اذ ان سياسات التشغيل تعد جزءاً اساسياً من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وان الاهتمام يكون للجانب المادي والبشري معا وبنفس الاهمية.

نص دستور جمهورية العراق في الفقرة اولا من المادة (22)(ان العمل حق لكل العراقيين بما يضمن لهم حياة كريمة)، وفي الفقرة ثانيا (ينظم القانون العلاقة بين العمال واصحاب العمل على اسس اقتصادية مع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية).[2]

اذ ان تنظيم العمل في العراق يخضع الى قانون العمل رقم (37) لسنة (2015) في المادة الرابعة التي تنص ان (العمل حق لكل مواطن قادر عليه، وتعمل الدولة على توفيره على اساس تكافؤ الفرص دون اي نوع من انواع التمييز)، وفي ما يخص التشغيل فقد نصت المادة (16،15) بتشكيل لجنة تسمى اللجنة العليا لتخطيط وتشغيل القوى العاملة برئاسة الوزير وعضوية ممثلين عن كل الوزارات المعنية عن العمال ومنظمات اصحاب العمل الاكثر تمثيلا، تتولى رسم السياسة العامة للتشغيل والتدريب المهني، وابرز ماتضمنت المادة (17) من الفقرات مكاتب التشغيل التي تقوم بتقديم خدمات التشغيل للعمال والباحثين عن فرص عمل مجاناً وحسب الفرص المتاحة، ومساعدة العمال لايجاد العمل الذي يتناسب ومهاراتهم المهنية وقدراتهم العقلية والجسدية لايجاد العمل المناسب لهم، والتعاون مع مختلف القطاعات لتحقيق العمالة الكاملة، وتسجيل باحثي العمل وبيان مؤهلاتهم المهنية وخبراتهم ورغباتهم، ومنح طالبي فرص العمل (بطاقة التشغيل) البيانات الشخصية الخاصة به وبنوع العمل الذي طلبه.[3]

تمت صياغة سياسة التشغيل بشكلها النهائي بالاستناد الى اوراق العمل الخلفية وللاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر وخطة التنمية الوطنية للاعوام 2010-2014 وهما الوثيقتان اللتان اعتمدتهما الحكومة العراقية، وقد تمت صياغة سياسة التشغيل بما يتناغم مع الاهداف المحددة في هاتين الوثيقتين وبما يحقق الهدف الاسمى المتمثل في التخفيف من البطالة والفقر وتحقيق التشغيل الامثل 2010، قدمت وثيقة سياسة التشغيل الوطنية حزمة من الخيارات السياسية التي يمكن للحكومة العراقية تبنيها لرفع مستوى

التشغيل في العراق، ومن المهم الاشارة الى ان السياسة تحتاج الى خطة عمل وطنية لترجمة اهدافها الى انشطة وفعاليات تشترك فيها الوزارات والشركاء الاجتماعيين بما يستدعي وجود مرحلة رابعة. [4]

ابرز اهداف سياسة التشغيل في العراق : [5]

- تخفيض معدلات البطالة من خلال نمو اقتصادي يوفر فرص عمل جديدة من خلال منشات مستدامة.
- الارتقاء بمعدلات الانتاجية لقوة العمل لتكون قادرة على التنافس والتكييف لمتغيرات سوق العمل.
- تطوير الاطر المؤسسية والتشريعية بما يضمن الحقوق الاساسية في العمل والحماية الاجتماعية.
- تعزيز الحوار الاجتماعي بين ممثلي الحكومات واصحاب العمل والنقابات العمالية كأداة لبلوغ الاهداف المزدوجة في العمل اللائق والنمو الاقتصادي.
- تحقيق الربط الموضوعي بين الاجر والانتاجية.

تعتمد الركائز الرئيسة لهذه السياسة على محاور اساسية

- السياسات الاقتصادية لنمو التشغيل.
- مؤسسات وبرامج سوق العمل.
- الحماية الاجتماعية لحقوق العمل وظروفه.
- الحوار الاجتماعي.

ومن اهم السياسات التي صيغت وطبقت من قبل الحكومة العراقية في هذه المرحلة لتوفير فرص عمل هي برامج القروض، اذ ان معالجة الفقر والبطالة يتطلب اعتماد سياسات على المستوى الكلي والمستوى القطاعي، يتم بها توجيه جزء من الموارد نحو القطاعات التي يعمل بها الفقراء لانشاء المشاريع التنموية الصغيرة والمتوسطة وتأهيلها باعتماد صناديق الاقراض والاستثمار التي هي وسيلة من الوسائل المهمة لمكافحة البطالة وتفعيل دور القطاع الخاص وتحسين الاوضاع الاقتصادية بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، بهدف توفير فرص عمل اضافية وزيادة الانتاج ورفع معدلات دخول العاملين في هذا المشاريع.

تتصف القروض بأنها ذات فائدة متدنية وتسهيلات كبيرة في اعطاء القرض واسترداده، اذ تعمل على تحقيق التنمية وتوفير فرص عمل دون تحميل خزينة الدولة لاية تكاليف، لاسيما ان رؤوس اموال هذه الصناديق تسترد من المستلفين وتعاد الى مستلفين جدد في دورة لانهاية لها، وقد اطلق برنامج القروض الصغيرة عام 2007 مرتبطاً بنشاط شبكة الحماية الاجتماعية بهدف الحد من الفقر، وتوفير السيولة النقدية للفئات الاجتماعية المحرومة لتأسيس مشاريع خدمية، انتاجية وتجارية صغيرة.[6]

للمشاريع الصغيرة والمتوسطة أهمية من خلال تحقيق نمو اقتصادي سليم من خلال:[2]

1- تؤدي دوراً هاما في زيادة الناتج القومي وخاصة في الدول النامية، إذ تؤدي إلى تحقيق مشاركة جميع شرائح المجتمع في الناتج القومي من خلال عمليتي الادخار والاستثمار.

2- توفيرعمل مستمر للعاطلين وبتكلفة منخفضة نسبيا إذا ماقورنت بتكلفة توفيرفرص العمل في الصناعات ومن ثم تخفيف العبء عن ميزانيات الدول المختلفة.

3- تقوم المشروعات الصغيرة بتنمية المواهب والإبداعات والابتكارات، وكما أن هذه الابتكارات تطرح على نطاق تجاري في الأسواق خلال مدة زمنية اقل.

4- تسهم المشروعات الصغيرة في الوصول إلى كافة المناطق والمواقع الامر الذي يساعدعلى إخضاع الموارد الطبيعية والبشرية لعملية التصنيع.

اذن فان من اهم الشروط لنمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة استنادا الى توصية منظمة العمل الدولية بشأن توفير الوظائف في هذه المنشأت رقم 189 لعام 1989، هو وجود بيئة مؤسسية منظمة، تعتمد على توازن الملائم لازالة العوائق امام الاستثمار في المشاريع، والحاجة الى ضمان مراعاة حقوق العمال، بمعنى انشاء مؤسسات تتيح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الانتقال من

المرحلة الهامشية الى المرحلة المركزية من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تواجه بتحديات عدم توفير فرص عمل دائمة ، وانما أغلبها ذات طبيعة عمل مؤقتة.[7]

يتم تحقيق أهداف التشغيل في العراق بواسطة النشاطات والبرامج الاتية :. [8]

- تسجيل العاطلين وتدوين مؤهلاتهم ورغباتهم ضمن قاعدة بيانات خاصة بهم متوفرة على موقع وزارة العمل والشوون الاجتماعية.
- البحث عن فرص عمل ملائمة للعاطلين بعد القيام بتسجيلهم في قاعدة البيانات الخاصة بهذا الغرض وبموجب استمارات لمجمل بياناتهم ومؤهلاتهم.
- امداد قطاعات العمل المختلفة بما يحتاج اليه من مهارات فنية ذات اختصاص معين.
- ضمان حق العمل لكل مواطن قادر على العمل وبدون تمييز على اساس الجنس والعرق او اللغة والدين.
- التنسيق مع المنظمات ذات العلاقة لوضع خطط وبرامج فعالة لمساعدة العاطلين في مختلف اختصاصاتهم.
- تقديم الاستشارات والخدمات الخاصة بالدورات التدريبية والمسجلين على فرص العمل المتنوعة وتوجيههم نحو فرص العمل الشاغرة الملائمة لمؤهلاتهم وما يحتاجونه من برامج تدريبية تساعدهم في تطوير قدراتهم ودخولهم لسوق العمل.
- الاستمرار بتنفيذ برامج القروض الميسرة في دعم المشاريع الصغيرة وبما يحقق مشاريع مدرة للدخل في عموم محافظات العراق.
- التنسيق والتشبيك مع المنظمات الدولية والمحلية لتنفيذ المشاريع المقدمة من قبل هذه المنظمات، لتوفير فرص عمل ضمن برامج تأهيل العاطلين في برامج تدريبية لإكسابهم المهارات التي تؤهلهم للحصول على فرص عمل وبرامج القروض الصغيرة.

الا ان واقع التشغيل في العراق يواجه العديد من التحديات منها الجهل بألية التسجيل، مما قد يقلل فرص حصولهم على عمل، وقد اشار المسؤولون في وزارة العمل إلى ان اعداداً كبيرة من العاطلين عن العمل لايعرفون بآلية التسجيل في قاعدة البيانات، على الرغم من أن التسجيل الكتروني، فضلا عن ذلك بلغ عدد الحاصلين على فرص عمل من قبل دائرة التشغيل في وزارة العمل للقطاع الخاص(12) فرصة عمل مقابل ولا فرصة للقطاع لعام 2018.

كذلك فأن واقع سياسات التشغيل في العراق يواجه تحديات عديدة، منها الوضع الامني ومشكلات اقتصادية بنيوية أي أنها جزء من بنية النظام الاقتصادي في العراق وأهمها افتقاره للتنوع واعتماده الكلي تقريبا على الريع النفطي، فضلا عن ذلك تفتقر قوة العمل العراقية باختلاف فئاتها العمرية إلى أن تكون مؤهلة وخصوصا من نواحي التعليم وعدم مواءمة المخرجات لسوق العمل، والاهتمام بالأبعاد الاقتصادية دون الأبعاد الاجتماعية والثقافية، والواقع أن التشغيل ليس مفهوما اقتصاديا صرفا، فهو يتضمن عنصرا بشريا هو العامل، وعنصرا مهنيا هو العمل نفسه، ثم ما يترتب على ذلك من أجر، غير أننا حين نتعمق في دراسة مفهوم التشغيل نجد أن العامل الإنسان، لا يستطيع أن يشغل أية فرصة عمل، ولذلك فان تعريف التنمية البشرية بكونها (توسيع فرص الناس) لا يشكل سوى نصف ماهو مطلوب، إذ إن النصف الآخر لابد أن يعني من تمكين الناس من إشغال أو استثمار تلك الفرص وليس فقط وضع حلول انية.[9]

كما ان للازمة التي عاشها العراق منذ منتصف 2014 واحتلال التنظيمات الارهابية لعدد من المحافظات تأثيراتها على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية مما انعكس على التشغيل وساسية التشغيل والانتاج.

ولم تتمكن خطة التنمية الوطنية (2013–2017) من تحقيق اهدافها الموسومة بخفض معدلات البطالة في عام 2017، ورفع نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي وتطوير فعاليات مؤسسات سوق العمل، ورفع إنتاجية العمل، وتوفير بيئة عمل لائقة، لكن استمرار الخلل وعدم التوازن في سوق العمل وانفصام مخرجات التعليم، مع تأثيرات مباشرة وعميقة لأزمة الإرهاب والعنف وما رافقها من نزوح واضرار وخسائر مادية وبشرية بلورت تفسيرات مقنعة لارتفاع معدلات البطالة، وعدم قدرة سياسة التشغيل العراقية من حل مشكلة البطالة.

يتبين ان التحديات التي تواجه سياسة التشغيل عديدة وتحول دون تحقيق اهدافها وتقسم الى تحديات (كمية ونوعية) وتتضمن التحديات الكمية معدل النمو السكاني المرتفع لمن هم في سن العمل، ارتفاع نسبة الفئة السكانية المستهلكة واختلال المشاركة بالنشاط الاقتصادي، اما التحديات النوعية فتضم عدم التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، انخفاض نوعية وجودة التعليم، وانخفاض تخصيصات الاستثمار الموجهة نحو التربية والتعليم باتجاه تحسين نوعية الخريجين، وعدم ارتباط التعليم بالتطور التكنولوجي والعلمي، مع انخفاض مستوى التدريب وضعف التخطيط والتنسيق بين حاجات سوق العمل والنظام التعليمي والمحسوبية والمنسبوبية في التعيين في معظم دوائر الدولة، اذ ان سياسة التشغيل العراقية لها اهداف واضحة ومحددة اعتمدتها من الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر وخطة التنمية الوطنية، لكنها لاتكفي لحل مشكلة الخريجين وتوفير فرص عمل، لانها بحاجة الى ان تصاغ بطريقة واقعية وايجاد نظام فعال لتطبيقها، من خلال برامج توفير فرص عمل دائمة في مختلف القطاعات، لاسيما ان الحكومة لاتستطيع استيعاب كافة مخرجات التعليم.

فضلا عن ذلك ان واقع قطاع التدريب والتعليم المهني والتقني في العراق يتصف بضعف انتاجية مخرجات الجهات الثلاث، وصعوبة استيعاب سوق العمل لها والتي تظهر في ضعف المواءمة بين المخرجات وسوق العمل، بسبب الظروف التي عانى منها العراق بعد 2003، من قلة المؤشرات الاحصائية وضعف قدرة القطاع الخاص على توفير فرص عمل، اضافة الى ذلك ان (TVET) تعمل على تثبيت مجموعة من التشريعات التي تنظم العمل من خلال تعديل او تغيير وفق اسس قانونية، وايجاد تشريعات جديدة تساعدها على تحقيق اهدافها للتخلص من المشاكل المركزية وانحصار الصلاحيات، خصوصا فيما يتعلق بالتشريعات والقوانين الحالية ومن المشاريع والتشريعات قانون القروض الميسرة واستحداث مراكز تدريب يحتاجها سوق العمل [10].

اذ ان ارتفاع معدلات البطالة للخريجين، وعدم تنمية المهارات باستمرار سيقلل من امكانية الحصول على وظيفة جديدة خلال المراحل الطويلة، وهو العائق الابرز امام امكانية توافر فرص التشغيل لهم، اذ مازال الشباب الذي تتراوح اعمارهم بين (15–24) سنة يعانون من عدم وجود فرص عمل، حيث ارتفعت معدلات البطالة في العراق بنسبة (10,8%)، بلغت نسب البطالة في مناطق الحضر (11,5%)، بينما نسب العاطلين عن العمل للاناث (22,2%) والذكور(8,5%).

تشير معدلات البطالة والمشاركة في العمل الى حدوث مشكلات سلبية وحرجة، من الصعب احياناً تقدير مستوياتها في الاقتصاديات النامية، وتبقى الفجوات قائمة بين الرقم المسجل ومستوى العالم الحقيقي للبطالة المقنعة، إذ يكف الكثيرون عن محاولة المشاركة في قوة العمل الرسمية عندما يتعرض الاقتصاد الى مشكلات بنيوية حادة، كما أن البلدان الفقيرة تحاول توليد العديد من الوظائف غير المنتجة ذات المخرجات غير النافعة، وعلاوة على ذلك فأن التأثيرات الاقتصادية توزع بشكل مختلف حسب المدينة والمنطقة والمهنة، اذ أظهرت نتائج مسح الهشاشة والامن الغذائي لسنه 2016 في العراق ارتفاعا حادا في مستويات العمالة الناقصة وبنسبة (28.4%)[11].

اذ ان بطالة الشباب هي احدى ظواهر عصرنا ولم تعد المهن والحرف الاسرية المتوارثة توفر فرصاً اقتصادية مثمرة كما ان سوق العمل لا يفتح ابوابه للجميع، اذ اصبح نظام الكفاءة فاعلا ومؤثرا خارج سياقات التضامن التقليدي وبعد ان تدهورت في العديد من البلدان كفاءة النظام التعليمي، وعدم مقدرة القطاع العام في استيعاب الداخلين الجدد ومحدودية الفرص التي يتيحها القطاع الخاص فضلا عن تأثير هذه العوامل في ظروف الازمات المتلاحقة وفي مقدمتها غياب الامن وهو العنصر الجوهري في تحقيق التنمية [12].

فضلاً عن ذلك من المشكلات التي تعرض مستقبل الشباب للخطر هي مشكلة ترك الدراسة او عدم وجود فرص للعمل فهي تدفعهم للبطالة ثم ان يسير بحياته دون هدف ما يؤدي الى الممارسات السلوكية الخاطئة كالجريمة والادمان [13].

اذ ان صورة المستقبل في ضوء تحديات توليد فرص عمل مستدامة تبدو غامضة في ظل العجز المستمر وتراجع الامكانات، وعدم فاعلية سياسة التشغيل لتوليد فرص عمل جديدة لجيوش من الخريجين الشباب خارج سوق العمل وفي ظل استحكامات وضوابط لنمو اقتصادي غير مولد للوظائف، وقطاع خاص أحجم عن استثمار رأسماله في بيئة غير جاذبة وغير آمنة، وموازنة اتحادية اعلن قانونها عن تجميد الوظائف لسنة 2017 و 2018 ، مع واقع تشغيلي مختل بلغت فيه نسبة الموظفين من حملة

الشهادات العليا 3,8% مقابل 40,4% لحاملي الشهادة الاعدادية ، هذه الظروف مجتمعه جعلت نسبة الداخلية الى قوة العمل 2,9%، في حين كانت نسبة الخارجين منه 2,76% عام 2015.[14]

ان ضعف المواءمة بين الكفاءات المتاحة والوظائف الشاغرة في سوق العمل لا تزال من اهم الاشكاليات التي تواجه عملية التشغيل في السوق المحلي والخارجي، ما يؤدي بدوره الى ارتفاع معدلات البطالة خاصة بين فئة الشباب، وبالنتيجة تدني واقع سوق العمل ويؤدي الى تردي الوضع الاقتصادي.

الخاتمة

ان تنسيق الجهود التدريبية والاحتياجات الحالية لاسواق العمل، وفق المتغيرات العالمية لاكساب العاملين القدرة على البحث والتطوير، تواجه بمشكلات وتحديات كمية ونوعية، ولاسيما على مستوى التنفيذ الذي يعد معوقا اساسيا يؤثر في واقع سياسات التشغيل، وفي العراق أصبح من المهم أن نعيد النظر في منظومة التشابكات المحلية والاستراتيجية لمنظومة التشغيل التنموية، بأعمق ما يمكن ولا يتم فقط بالاعتماد على الجانب الاقتصادي دون الجانب الاجتماعي، فالتركيز على مختلف الجوانب يعد محوراً رئيساً لمواجهة التصدعات والاثار الناجمة عن ظروف الازمات المتلاحقة.

Abstract

Employment policy between the outputs of vocational education and the labor market in Iraq, the path and the outcome

By Afrah Jassim Mohammed

And Samar Saadi Khamis

Most studies and researchs are focused on unemployment and education in general, without shedding light on vocational education and its social and economic problem, which is reflected in the suffering of student of vocational education from the inferior social look ok them with low spending On their education on they other hand, the opportunities for the integration of vocational education in the labor market according to global changes became subject to standards of qualification efficiency and quality. However, in light of the lack of employment policies and non-coordination with the education system and training institutions.

This increase unemployment rates for the graduates of vocational education. Therefore, the aim of the research is to identify the reality of un employment policies and their suitability for the outcomes of vocational education, and their ability to provide decent job. And to identify the capacity of education and vocational training programs to integrate graduates into the labor market.

الهوامش:

(1) ناصر عدون دادي وعبد الرحمن العايب، البطالة والتشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر 2010، ص120.

(2) International Labour Office, ILO, national employment policies : a guide for workers، organisations، Geneva، 2015.

(3) وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، وثيقة سياسة التشغيل الوطنية، جمهورية العراق ، 2010 ، ص2– 3.

(4) شادي حلبي، واقع التعليم المهني والتقني ومشكلاته في الوطن العربي، دراسة حالة (الجمهورية العربية السورية)،مجلة جامعة القدس المفتوحة للابحاث والدراسات،العدد الثامن والعشرين، فلسطين ، 2012، ص 407.

(5)باسمة علوان حسين وفؤاد توما ، تطور التعليم في العراق ، مجلة دراسات تربوية، المجلد 2، العدد6، مركز البحوث والدراسات التربوية، العراق، 2009 ، ص 159.

(6) كاظم شمخي عامر، مفهوم سوق العمل واتجاهات الطلب في العراق، المركز الوطني للبحوث والدراسات، بغداد، 2007، ص12.

(7) المركز الوطني للبحوث والدراسات، العمل اللائق والتنمية المستدامة ، ملحق مجلة العمل والمجتمع المتخصصة ببحوث ودراسات العمل والمجتمع، مجمع وزارة العمل، بغداد، 2008، ص 21–24.

(8)جمهورية العراق، دستور جمهورية العراق،2005،ص9

(9) جمهورية العراق، قانون العمل، سنة 2015، ص 5–9.

(10) وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، وثيقة سياسة التشغيل الوطنية،مصدر سابق، ص 2–3.

(11) المصدر نفسه، ص14.

(12)حسين عليوي عبد الله، سياسات التشغيل ودورها في مواجهة البطالة في العراق دراسة سوسيولوجية، اطروحة دكتوراة منشورة، جامعة المنصورة، كلية الاداب، قسم علم الاجتماع، مصر،2015، ص 64

(13)عمر خلف فزع، مشروعات الأعمال الصغيرة في العراق التوطن والتمويل، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة،العدد الخاص بمؤتمر الكلية، العراق، 2013، ص133–134.

(14)رشيد امجد وجوليان هيفرز، وظائف من اجل العراق استراتيجية للعمالة والعمل اللائق، مكتب العمل الدولي، بيروت، 2007، ص 65.

(15)رياض حسن محمد علي، التشغيل في العراق اسباب واهداف ومعالجات، ورقة عمل قدمت بمؤتمر الدوحة، للمدة من (15–16) نوفمبر / تشرين الثاني، 2008، ص 14

(16) عدنان ياسين مصطفى وكريم محمد حمزة، الشمولية في سوق العمل، ورقة عمل مقدمة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية ،2009،ص 12–11.

(17)استراتيجية مؤسسات التدريب والتعليم المهني والتقني في العراق 2014–2023، مصدر سابق،ص25–26.

(18)عدنان ياسين مصطفى، التشغيل والبطالة في المجتمعات المتأثرة بالنزاع حالة العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق،2018،ص9.

(19)كريم محمد حمزة، الشباب مخاص الاندماج والاستبعاد، مؤسسة النخب والكفاءات الوطنية للاصلاح، بغداد، 2016، ص 43.

(20)فيصل محمود غرايبة، العمل الاجتماعي في مجال رعاية الشباب، دار وائل للنشر، الاردن، 2009، ص 168.

(21)عدنان ياسين مصطفى، التشغيل والبطالة في المجتمعات المتأثرة بالنزاع حالة العراق،مصدرسابق ص18.